الدورة الاستثنائية السابعة عشر لمجلس حقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

22 أغسطس2011

بيان شفوي مقدم من: ليلي مطر

شكراً لك سيدتي الرئيسة،

إن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون مع مركز دمشق لدراسات حقوق الانسان و مؤسسة هيثم المالح للدفاع عن المدافعين عن حقوق الانسان و المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية يحيي انعقاد هذه الدورة الاستثنائية.

إن هناك عددًا متزايدًا من تقارير المصادر الموثوق بها - بما في ذلك تقرير بعثة تقصّي الحقائق التابعة للأمم المتحدة الـذي صدر مؤخرًا- التي تؤكد الطبيعة المنهجية واسعة النطاق للانتهاكات التي تقوم بها القوات الحكومية فـي سـوريا - والتـي تشكل "جرائم ضد الإنسانية" على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وإنه لمن المخجل أنه على الرغم من هذه الاتهامات الخطيرة، فقد حاولت عدد من الحكومات - الممثلة الآن فـي هـذه القاعـة– إضعاف وتقويض مشروع القرار المعروض على المجلس، لذا ينبغي علي رعاة القرار أن يتشبثوا بمواقفهم لمواجهتهم.
فبينما نتكلم الآن تشهد سوريا حالة قمع للمظاهرات مستمرة باستخدام القوة المميتة. فهناك الآلاف من ضحايا القتل دون سـند قانوني، وضحايا الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسرى. إذ أسفرت هجمات قوات الأمن السورية ضد المتظاهرين عن وفاة أكثر من ألفين مواطن، هذا بالإضافة إلي انتشار التعذيب الممنهج بما يضاعف أعداد الضحايا والقتلى. إن العديـد مـن المدن السورية الآن تحت حصار عسكري كامل باستخدام المدفعية الثقيلة من الدبابات وغيرها. كما تم العثور علـى مقـابر جماعية في مدينة درعا، وغالبًا ما يُتعمد منع الجرحى من تلقي العلاج الطبي. و بالرغم من عدم وجود دلائل على أن هـذه الانتهاكات قد توقفت أو انخفضت، فإن الشعب السوري يرفض إنهاء دعوته السلمية الهادفة إلي الحرية والديمقراطية.

إن الدفاع عن هؤلاء المواطنين الشجعان يوجب علي المجتمع الدولي أن يتكلم اليوم بصوت واحد وبسعي جاد للـدفاع عـن الشعب السوري. فإننا ندعو إلى الإسراع بإنشاء لجنة تحقيق Commission of Inquiry في هذه المسألة، تتولى التحقيـق في الادعاءات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بحيث يمكن أن تُنقل نتائج و استخلاصات هذه اللجنة بسرعة إلي مجلس الأمن للنظر فيها، كما ينبغي لهذه اللجنة الاستناد إلى العمل الذي قامت به بعثة تقصي الحقائق واستكماله، وتمكينها من تقديم تقرير إلى المجلس في أقرب وقت ممكن.

إن الإدانة لم تعد كافية، إذ فشل مجلس الأمن في أن يتحمل مسؤوليته في حماية المدنيين الأبرياء بينما يستمر ذبح الآلاف من الأطفال والنساء. لقد آن الأوان للمساءلة التي تأخرت طويلاً، حيث يجب علي مجلس حقوق الإنسان - في إطـار ولايتـه-

القيام بكل ما هو ممكن لمواجهة هذا الوضع، وإنشاء "لجنة تحقيق" Commission of Inquiry هو خطوة أولى نحو التصدي لهذه الجرائم وتحقيق المساءلة.

شكرا لكم.